

من قواعد العدل والانصاف في التشريع الإسلامي

د. محمد بوزغيبه

المعهد الأعلى لأصول الدين

جامعة الزيتونة، تونس.

فطر الإنسان من أول نشأته على فكرة الاجتماع وذلك حسب ما تمليه عليه العاطفة نحو من يتصل به من الأهل والبنين، ثم أخذت هذه الفكرة تتسع، ومن ثمة تكوّنت العلاقات بين بني الإنسان وتشعبت.

بيد أن هذه العواطف غشيها من المؤثرات النفسية ما زعزع أركانها وضعف سلطانها، فحلّت البغضاء في بعض النفوس محلّ الوداد، وقامت النفرة مقام الائتلاف، وتلاشى نظام الحياة من أجل ذلك أو كاد.

ولما كانت حياة الإنسان مقامة على تبادل المصالح، وتختلّ كلّ الاختلال إذا سادت فيها الفوضى والاضطراب، ويختلّ التوازن الاجتماعي إذا ترك المظلوم ينتقم لنفسه من المعتدى عليه، كانت الحاجة ماسة بحكم الضرورة إلى تقرير نظم للحياة الاجتماعية تكون حافظة لها من عبث العابثين، وتقوم بالرعاية والحفظ حتى يسلم بنو الإنسان.

فجاءت الشرائع السماوية وسنت قوانين العدل والإنصاف بين الناس، كما أحدث أقوام ممن لم يهتدوا بهدي الرسل والأنبياء نظما حسبما بلغت إليه عقولهم، فحدث في الناس حدث جديد، ودخلوا في حياة نظامية، فما هي أبعاد العدل الذي أرساه التشريع الإسلامي ؟

تعريف العدل

العدل عموما تنفيذ حكم الله تعالى، أي أن يحكم الإنسان وفقا لما جاءت به الشرائع السماوية الحقّة، كما أوحى بها الله إلى أنبيائه ورسله، وهو أساس كلّ الديانات، وغاية التشريع الإسلامي المقصودة سواء بين المسلمين أو بينهم وبين غيرهم من أهل الحضارات والأديان الأخرى، لأنّ العدل قوام العالمين في الدنيا والآخرة، وبه قامت السماوات والأرض وهو أساس الملك (1). ويأتي العدل ضمن خصائص محدّدة ضبطها التشريع الإسلامي.

1 - خصائص الشريعة الإسلامية

جاءت الشريعة الإسلامية بوحدة الحكم وتشريع قانون عام، وبالأخذ بأسباب التعاون وإقامة هيكل الوحدة البشرية كإقامة البنين المرصوص، ومدّ المساعدة لإقامة المشاريع العمرانية، والتفاني في بناء كلّ قاعدة من قواعدها على أساس متين، وترك الغشّ وكلّ ما من شأنه توهين البناء وتخريبه، ونهي عن التّحاسد والتّباغض وإثارة الفتن، كلّ ذلك أساسه التعاون والتّناصح بعيدا عن أسباب الفرقة والشقاق والتّعادي، وذلك لا يكون إلّا بالتّشاور في الحقّ وإقامة صرح الشورى، كلّ ذلك لأنّ خصائص الشريعة الإسلامية هي الرّبانيّة ثمّ الإنسانيّة والموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموعة.

(1) تفسير القرطبي : أبو عبد الله محمد : الجامع لأحكام القرآن : دار الكتاب العربي القاهرة، 1967، ص249 وما بعدها، ط بيروت.

أ - الرِّبَانِيَّة

الشريعة الإسلامية ربَّانِيَّة المصدر وربَّانِيَّة الوجهة، ربَّانِيَّة المصدر لأنَّ أحكامها ليست من وضع بشر يحكمه العجز والقصور والتَّأثُّر بالبيئة والثَّقافة والهوى والعواطف والعادات. وإنَّما أحكامها من خالق يعلم ما ينفع النَّاس ويرفعهم وما يصلح لهم ويصلحهم لقوله تعالى : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (2).

وأما ربَّانِيَّة الوجهة، فمعناها أنَّ هدف هذه الشريعة الرَّئيس هو ربط العلاقة بين النَّاس وخالقهم، ليتحرَّروا من الصِّراع على متاع الدنيا، ويحلِّقوا بأرواحهم في أفق أعلى، ويفرغوا لأداء حقِّ الله عزَّ وجلَّ.

ب - الإِنْسَانِيَّة

إنَّ أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها لها صبغة إنسانية، فهي رحمة للعالمين وهداية للنَّاس أجمعين، فهي ليست لجنس خاص من البشر، فلا عنصريَّة فيها ولا عصبية ولا طبقيَّة، ولا أدلَّ على ذلك من أصحاب الرِّسول صَلَّى الله عليه وسلَّم في بداية الإسلام، فباللَّام كان حبشيًّا أسود، وصهيب كان روميًّا، وسلمان كان فارسيًّا، ومع ذلك كانوا من أقرب أصدقاء الرِّسول صَلَّى الله عليه وسلَّم وأحبابه وأتباعه، أمَّا لو كان واضع هذا التشريع فردًا أو فئة من النَّاس، لتعصَّب بوعي وبلا وعي لطبقته ووطنه ومصالحه، ولكنَّ الواضع هو ربَّ النَّاس أجمعين.

ج - الموازنة بين مصلحة الفرد ومصالح الجماعة

أسوق لذلك مثلاً "الملكيَّة"، فهي جائزة وممكنة لأنها تدلُّ على حريَّة الإنسان، وعلى قدرته على التصرف، فهي حافز للإنتاج ومزيد العمل والتَّقوى والإبداع، لكنَّ الملكيَّة مقيدة في تشريعنا الإسلامي بقيود كثيرة لمصلحة

(2) سورة الملك، 14.

المجتمع، فهي ليست كالمملكة في النظام الرأسمالي التي تكاد تكون مطلقة، وفيها صبغة الهيمنة والنّفوذ والاحتكار، في حين الملكية في التشريع الإسلامي، لها قيود على طريقة التملك والتنمية والتوزيع والإنفاق والاستهلاك، ولها قيود أخلاقية كذلك تقوم على الإيمان والخوف من الله، وبعضها الآخر قانوني تقوم عليه السلطة والهدف من ذلك إقامة العدل بين الناس، وإشاعة التكافل والتعاون والتراحم بينهم.

فالشريعة الإسلامية تدخلت في ما يصلح للإنسانية، ووضعت القوانين والأسس لتنظيم حياة الإنسان، فهي دين وقضاء ومعاملات وأخلاق، فأما من ناحية العقائد والعبادات، فأحكامها دينية لا تقبل التأويل ولا التبديل أو التغيير، ومن ناحية الأخلاق فإنها تقرّر من ذلك ما يتفق مع السنن والأصول الإنسانية، وأما من ناحية القضاء والمعاملات، فهي تتبع نحو ذلك قاعدة التيسير على الخلق وإزالة العسر عنهم ودفع الضرر وارتكاب أوهن الشرين، وتحكيم العادات الحسنة ومراعاة الأصلح، وبعبارة أوضح جلب المصالح ودرء المفساد على الناس (3).

د - أحكام المعاملات في القرآن

لقد اشتمل القرآن الكريم على أحكام تفصيلية واضحة ودقيقة في جميع مسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونفقات ومواريث، وكما اشتمل بالقدر نفسه على كثير من القواعد العامة في الحرب والسلم والمعاهدات، وهي أهم موضوعات القانون الدولي العام في العصر الحاضر، فهذه الوسائل ثابتة ومستقرة بطبيعتها لا تحمل التطور ولا التغيير، فالعلاقات الدولية وروابط القرابة كانت منذ بدء الخليفة ولا تزال ثابتة ومستقرة، وستظل الأسرة التي تبدأ بزواج وزوجة وأولاد أساس المجتمع البشري. وقد باءت بالفشل جميع

(3) راجع مثلاً : ابن عبد السلام عز الدين، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الطباعة، دمشق، 1992.

المحاولات التي نادت باختيار الأقوياء للتّاسل، وستفشل محاولات الاستتساخ والجنينوم البشري واستتجار الأرحام في العصر الحالي⁽⁴⁾.

أما في ميدان المعاملات الأخرى كالقانون المدني والقانون التجاري، فإنّ القرآن الكريم قد اقتصر فيها على النصّ على بعض القواعد العامّة القليلة، وكذلك الحال بالنسبة للسنة النبويّة الشريفة، وترك الباب مفتوحاً أمام اجتهاد الفقهاء في كلّ زمان ومكان لاستنباط الأحكام والقواعد التي تحكم المعاملات التي تتطوّر من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ⁽⁵⁾ يقول شهاب الدّين القرافي : "لا ينكر تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان" ⁽⁶⁾.

2 - مفاهيم العدل الاجتماعي

يسعى التشريع الإسلامي إلى تأكيد مفاهيم العدل الموضوعي، الذي لا يميل ولا يتحيز ولا ينحرف باتجاه عاطفة أو هوى أو مصلحة أو جماعة ما، يرتبط بها الإنسان المسؤول ارتباطاً ضيقاً.

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٧).

وقال تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ، لَا تَكْلَفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى، وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٨).

4) بوزغيبية : محمد، الأخلاقيات الدينية في زمن العولمة والتكنولوجيا في الغرب : مجلة الإحياء، 8 س 2004، الجزائر ص 133 وما بعدها.

(5) محمد عبد الجواد محمد : أصول القانون مقارنة بأصول الفقه : منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، ط 1991، ص ص 70 - 71.

(6) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام : ط الأنوار، مصر، 1938..

(7) سورة المائدة، 8.

(8) الأنعام، 152.

وقال أيضا : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ، إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (9).

وقال جلّ وعلا: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ (10).

فهذه النصوص القرآنية تركّز على ضرورة إقامة العدل سواء كان ذلك في الموازين والمكاييل، أو بين الناس ولو كان الظالم قريبا، أو عند أداء الأمانة. إذا وصايا إلهية منكررة تثبت مكانة العدل في التشريع الإسلامي.

فالمسلمون يرفضون مبدأ ميكيا فيلي "الغاية تبرّر الوسيلة"، ويعتمدون القيم الأخلاقية والإنسانية للوصول إلى أهدافهم، قال تعالى: ﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ، وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ، وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ، وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ، اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ، لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ، لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (11).

وقال أيضا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ، شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ، إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعَرَّضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (12).

فالإسلام جعل العدل أساس نظام الخليقة كلّها، قال تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ، وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾ (13). فالعدل فوق كلّ شيء، والناس أمام العدالة سواء.

(9) النساء، 152.

(10) الأنعام، 181.

(11) الشورى، 15.

(12) النساء، 135.

(13) الرحمن، 5.

ويسعى الإسلام إلى تأكيد الوازع الذاتي وحمايته، وحثه على العمل والإبداع، وفرض له رقابة ذاتية غير قسرية، تتبع من أعماقه بفعل الإيمان والتقوى، ولا تجيء من السلطة إلا في آخر لحظة، الأمر الذي يجنبه الوقوع في مآسي الأنانية والخيانة والاستغلال، وكل ما ينتج عنها من مساوئ أخلاقية تنعكس بالتالي على مدى الحضارة كله (14).

أ - العدل المطلق

من أبرز مزايا التشريع الإسلامي أن هدفه إقامة العدل المطلق بين جميع الناس، وتحقيق الإخاء بينهم، وصيانة دمائهم وأعراضهم وأموالهم وعقولهم وأخلاقهم، فغايته تحقيق مصالح البشر في هذه الدنيا وبعد الموت، ولا أفضلية بينهم جميعاً إلا في تقوى الله والخوف منه (15).

والعدل في التشريع الإسلامي مأخوذ من عدل الله، فمن أسماء الخالق سبحانه العادل - العدل - المقسط والله تعالى لا يظلم أحداً من عباده، فقد حرم الظلم على نفسه، جاء في النص الشريف: يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا " (16).

فتكمن مزية الإسلام إذا، أنه يطالب دائماً بعدل مطلق يشمل الحاكم والمحكوم والإنسانية جمعاء، فهو واجب في الحكم والإدارة وصرف المال في مصالح الناس، وفي توزيع الحقوق والواجبات وإقامة العدالة الاجتماعية، وفي الشهادة والقضاء والتنفيذ، وفي القول والكتابة، وفي نطاق الأسرة مع الزوجة والأولاد، وفي التعليم والتملك، والرأي والفكر والتصرف (17).

(14) عزّام عبد الرحمان : الرسالة الخالدة، دار الشروق، بيروت، ط5، 1979، ص 96-98.

(15) خليل عماد الدين : العدل الاجتماعي : 14-15 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982.

(16) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي ذر الغفاري.

(17) الزحيلي : وهبة : الفقه الإسلامي وأدلته : دار الفكر، دمشق، 1989، 6/ 718.

- أهداف العدل

لما كانت حياة الإنسان مقامة على تبادل المصالح، وتختل كل الاختلال إذا ساءت فيها الفوضى والاضطراب، ويختل التوازن الاجتماعي إذا ترك المظلوم ينتقم لنفسه من المعتدي عليه، كانت الحاجة ماسة إلى إقامة العدل حتى يسلم جميع الناس، فجاءت الشرائع السماوية لتنظم الحياة الاجتماعية وتحفظها من عبث العابثين، كما أقامت الأقوام نظاما حسبما بلغت إليه عقولهم، فحدث في الناس حدثا جديدا، ودخلوا في حياة نظامية وضعية، وظهرت عبر التاريخ قوانين فارسية ويونانية ورومانية لاتينية، ثم ظهرت القوانين الإسلامية وإن القاسم المشترك بين هذه الحضارات هو إقامة العدل بين الناس، فكلمًا ابتعد عنه الإنسان قرب من الوحشية، وكلمًا قرب منه أحس بالسعادة، لذلك ركزت النصوص الدينية في التشريع الإسلامي على ضرورة إقامة العدل (18) مع المسلمين وغيرهم.

- العدل مع الأقليات الدينية

إن التشريع الإسلامي واضح وصريح في ضمانه حقوق الأقليات الدينية التي تعيش مع المسلمين، فهم مع المسلمين سواء في الحقوق، ولا يلتزمون بكل الواجبات، ويتركون وما يدينون، ولهم حرية في ممارسة شعائر دينهم، ويمتنع إكراه أحد منهم على الإسلام، ولا يجوز الاعتداء على أشخاصهم وأموالهم وأعراضهم ومعابدهم، جاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا من ظلم معاهدا أو نقصه حقّه أو كلّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس، فأنا خصمه يوم القيامة" (19). وقال: "من أذى ذميا فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة" (20).

(18) ابن القاضي : محمد الشاذلي، المجلة الزينونية، م 2 : 1937 : 168 وما بعدها.

(19) أخرجه أبو داود في سننه والبيهقي أيضا

(20) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه عن أنس بن مالك، وهو حديث حسن : الزحيلي : المرجع السابق، 719/6.

ويؤكد هذا ما نقله غوستاف لوبان عن عدد من المؤرخين الأوروبيين وهم يشهدون بأن المسلمين الأوائل طبقوا فحوى الآية القرآنية الكريمة: ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾ {البقرة: 256}. ومنها ما نقله عن روبرتسون في كتابه "تاريخ شرلكان" عندما قال : إنّ المسلمين وحدهم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم وروح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى.

ونقل لوبون ما قاله العالم المتدين "مسيلوليله" : "صان المسلمون أنفسهم حتى الآن من مثل خطايا الغرب الهائلة فيما يمسّ رفاهية طبقات العمال، وتراهم يحافظون بإخلاص على النظم الباهرة التي يسوّي بها الإسلام بين الغني والفقير والسيد والأجير على العموم، وليس من المبالغة أن يقال إذن أنّ الشعب الذي يزعم الأوروبيون أنّهم يرغبون في إصلاحه هو خير مثال في ذلك الأمر الجوهري".

ثمّ قال غوستاف لوبون: "إنّ العرب يتصفون بروح المساواة المطلقة وفقا لنظمهم السياسية وإنّ مبدأ المساواة الذي أعلن في أروبة قولاً وفعلاً، راسخ في طبائع الشرق رسوخاً تاماً، وإنه لا عهد للمسلمين بتلك الطبقات الاجتماعية التي أدّى وجودها إلى أعنف الثورات في الغرب..(21).

ويقول المنظر برنارد لويس في كتابه: "الغرب والشرق الأوسط". "ولقد نجح الإسلام حيث فشلت المسيحية مع مزج الإيمان العميق بالتسامح الديني الذي لم يشمل فقط غير المسلمين من الأديان الأخرى، بل شمل هذا التسامح حتى الهرطقة والكفار، وتعايش مدارس فكرية عدّة في التشريع الإسلامي المقدّس هو برهان آخر على التسامح الإسلامي والاعتدال الإسلامي"(22).

(21) لوبون غوستاف : حضارة العرب، ص 391.

(22) لويس برنارد : الغرب والشرق الأوسط، تع نبيل صحبي، ص ص 83 - 84.

ب - نماذج من العدل في التشريع الإسلامي

إنّ قواعد التشريع العامّة التي تجب مراعاتها في الأحكام المختلفة، كثيرة في القرآن الكريم وسنة نبيّه، وأهمّها تحرّي الحق والعدل والمساواة في الحقوق والشهادات والأحكام، وحفظ المصالح ودرء المفساد، ومراعاة الخلاف ودرء الحدود بالشبّهات، وكون الضّرورات تبيح المحظورات وكون ما للضرورة يقدر بقدرها والحرص على اكتساب الفضائل واجتناب الرذائل.

ومن النصوص القرآنيّة الدالة على إيجاب العدل وتحريم الظلم، وتأكيد الله تعالى الأمر بالعدل والمساواة بين جميع النّاس، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (23).

- ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (24).

- ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ (25).

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْدِلُوا، اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (26).

فإنّ الله تعالى أمر المؤمنين بالمبالغة في القيام بالعدل، وهو عدم التهاون والتقصير فيه، وبأن تكون شهادتهم في المحاكمات وغيرها لله عزّ وجلّ، لا لهوى ولا لمصلحة قريب أو حبيب، ولو كان على أنفسهم أو والديهم أو أقرب الأقربين إليهم، وأن لا يحابوا غنيّاً تقرباً إليه لغناه، ولا فقيراً رحمة به وشفقة عليه لفقره. ونهاهم عن اتّباع الهوى في الحكم والشهادة، وأنذرهم عقابه إن لووا أي مالوا عن الحقّ أو أعرضوا عنه بالكليّة، ولا يحملهم بغضهم لقوم

(23) النحل، 90.

(24) النساء، 58.

(25) الأنعام، 152.

(26) المائدة، 8.

وعداوتهم على ترك العدل فيهم، فالعدل والمساواة أقرب إلى تقوى الله، وإنه تعالى خبير بما يعمل به كل أحد، لا يخفى عليه منه شيء، فهو يحاسبه على عمله، وينيبه أو يعاقبه على ما يعلم من أمره.

ويؤيد ما ورد في إقامة العدل، ما جاء في تحريم الظلم والوعيد الشديد عليه، فقد ذكر الظلم في القرآن الكريم في أكثر من 200 آية أسوأ الذكر وقرن بأسوأ العواقب، لأن الناس هم الذين يظلمون أنفسهم ولا يظلم ربك أحدا. وورد في بيان أثره وعاقبته في الذين أنه مهلك الأمم ومخرّب العمران، قال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ (27).

كما أوجبت النصوص النبوية الشريفة العدل وحرمت الظلم كذلك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِخَيْرٍ مَا إِذَا قَالَتْ صَدَقَتْ، وَإِذَا حَكَمَتْ عَدَلَتْ وَإِذَا اسْتَرْحَمَتْ رَحِمَتْ﴾ (28). وقال صلى الله عليه وسلم : "أحبّ الخلق إلى الله إمامٌ عادلٌ وأبغضهم إليه إمامٌ جائر" (29)، وقال أيضا : ﴿اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظِلْمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (30).

3 - من قواعد العدل في التشريع الإسلامي

أ - وحدة القضاء واستقلاله

من قواعد العدل في التشريع الإسلامي وحدة القضاء واستقلاله ومساواة الناس فيه، أمام الشريعة العادلة، فعندما توجد مثلا أقلية من اليهود في بلد إسلامي، فإن لهذه الأقلية قوانينها الخاصة بها في الأحوال الشخصية، والإسلام يراعي حرية المعتقد والوجدان، فبإمكان اليهود أن يتحاكموا إلى رؤساء ملهم

(27) الأعراف، 17.

(28) رواه أحمد والبخاري والطبراني نقلًا عن الزحيلي : مرجع سابق، 6 / 718.

(29) أخرجه الترمذي عن أبي سعيد الخدري.

(30) أخرجه مسلم والبخاري في الأدب المفرد.

وعلمائهم وأخبارهم في أمور الزوجية ونحوها، ولو احتكموا الشريعة الإسلامية سيطبق فيهم قوله تعالى: ﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط﴾ (31) لماذا؟

لأن شريعة الله واحدة، وهي التي أوصى بها الأنبياء السابقون، ثم أكملها خاتم المرسلين، قال تعالى: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾ (32).

والمراد بالدين الموصى به والمأمور بإقامته هو الإيمان بالله وحده، وإقامة العدل بين الناس، وتؤكد الآية الكريمة: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا﴾ (33).

ب - قاعدة الوسطية المثلى والاعتدال

تعتبر الوسطية والاعتدال من قواعد العدل في التشريع الإسلامي ومن أؤكد خصوصياته، جاء في الحديث النبوي الشريف "سيروا بسير أضعفكم". هذه الدعوة ليست مجرد دعوة على سبيل الاستحباب، إنما هي أصل من أصول الشريعة، وهو الوسط الذي انفرد به التشريع الإسلامي من بين الشرائع كلها، وهي سمة الإسلام وسمة أهله، قال تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس، ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾ (34).

والوسط كل شيء هو مركز الاعتدال منه ونقطة التوازن فيه (35).

(31) المائدة: 43.

(32) الشورى: 16.

(33) آل عمران: 64.

(34) ابن القاضي، محمد الهادي: الإسلام دين وحدة وائتلاف المجلة الزيتونية، ج3، م4، ص79، 1940.

(35) الخطيب، عبد الكريم: تعريف عام بالإسلام، ط دار المعرفة، بيروت، 1975، ص212.

ج - الحق في العدالة

حق الإنسان في العدالة حق ثابت له منذ ولادته إلى أن يموت في كل طور من أطوار حياته، وفي كل معاملة يتعرض لها وهو يعتبر مبدئيًا بريئًا إلى أن تثبت إدانته.

جاء في الفصل 12 من القانون الدستوري التونسي الصادر في غرة جوان 1959 "أن كل متهم بجريمة يُعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته في محاكمة تكفل له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه".

وإذا ثبتت فلا بد من تمكينه من جميع طرق الدفاع عن نفسه قبل المحاكمة وأثناءها وبعد صدور الحكم، وذلك في نطاق سرعة مناسبة وأحكام تتصف بالعدل والإنصاف⁽³⁶⁾.

د - قاعدة طاعة الحاكم وأداء الأمانة

هذه أيضا من قواعد العدل بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾⁽³⁷⁾.

قال العلماء : إن الجزء الأول من الآية نزل في ولاية الأمور، فعليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها وأن يحكموا بين الناس بالعدل. ونزل الجزء الثاني في الرعية، عليهم أن يطيعوا أولى الأمر إلا أن يأمرُوا بمعصية الله، عندها لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولا شك أن أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل هما جماع الخطّة العادلة والولاية الصالحة، وأن أداء الأمانات فيه نوعان :

(36) الرزقي، محمد الطاهر : حقوق الإنسان والقانون الجنائي، دار الفكر اللبناني، 110.

(37) النساء، 58.

هـ - الولايات وردة الأموال والديون

- الولايات

يجب على وليّ الأمر أن يولّي على أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل، فالولاية أمانة يجب أداؤها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا ضيّعت الأمانة فانتظر الساعة قيل : يا رسول الله وما إضاعتها قال : إذا وسد (أي أسند) الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة.

- الأموال

ويدخل فيها الديون الخاصة والعامة، مثل ردّ الودائع ومال الشركة ومال اليتيم، قال تعالى في إرجاع الديون: ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدّ الَّذِي أُوتِمِنَ أمانتهُ وليتّق الله ربّه ﴾ (38).

كلّ هذا من العدل المأمور بإقامته بين الناس ليأمنوا على حقوقهم وتعمّمهم الطمأنينة، عندها ينتشرون إلى ما فيه نفعهم (39).

أعود للوسطية وأقول

والمقصود بوسطية الإسلام التي ورد ذكرها كونه قواما بين أطراف الأشياء والأوصاف والمعاني المتقابلة، التي يتعرّض لها الناس في مختلف شؤونهم، فهو القول الفصل بين الخير والشرّ، والحقّ والباطل، والصّلاح والفساد، والاستقامة والاعوجاج، والقصد والغلوّ..

وهذه الوسطية هي المثالية الفاضلة العالية، والتي تلائم بين عنصري الإنسان : الرّوح والمادة، وتوائم بين حقوق كلّ من الفرد والمجموعة، وواجباتهم في اعتدال وعدالة.. وذلك على النحو التّالي :

(38) البقرة : 283.

(39) ابن القاضى محمد الهادي : الإسلام دين وحدة وانتلاف، المجلة الزيتونية، م 4 ، ج 3، 1940، ص 76-79.

و - الموقف الوسط بين الروح والجسد :

أباح الإسلام لكلّ من الرّوح والجسد إشباع غرائزه، وما فطر عليه في اعتدال ووسطيّة، فأخذ الله تعالى على الأرواح الميثاق منذ الأزل بأنّه هو خالقها وباريها، وأنّهم كلّما طغت عليهم المادّة، أرسل سبحانه الرّسل لعباده يبيّنون لهم الحلال والحرام، ضمن صدق وأمن وثقّى، فله الجزاء الحسنى، ومن كذّب وأعرض، فحسابه على ربّه إن شاء غفر وإن شاء عذّب، ثمّ جاءت الرّسالة المحمّديّة، فتمتّ ما نقص في الشرائع السّابقة ممّا يصلح أمور الدّين والدّنيا، وحدّدت الشريعة الإسلاميّة الأوامر والنّواهي، والحلال والحرام، وتركت ما بين هذا وذاك أموراً يترخّص النّاس فيها.

أمّا عن عطاء الجسد، وهو الجانب المادّي في الإنسان، فقد تجلّت وسطيّة الإسلام في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (40).

وقوله : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتَرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (41).

ولقد نهى الرّسول صلّى الله عليه وسلّم عن تعذيب الجسد، وعن مقاطعة النّساء، وعن الإغراق في الصّوم والعبادة، وحثّ على التمتع بنعم الدّنيا في حدود ما أحلّ الله، لقوله جلّ وعلا ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (42).

- وسطيّة الإسلام بين الفرد والجماعة:

من هذه الوسطيّة :

* أنّ الله كرّم الإنسان، وحفظ الإسلام له آدميّته، وصان له حقوقه وكرامته كفرد له ذاتيّة واستقلال وحرية، فقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ

(40) الأعراف، 31.

(41) الفرقان، 67.

(42) الأعراف، 32.

وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٤٣﴾. كما استخلف الله الإنسان على ملكه في الأرض ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (٤٤). ثُمَّ سَخَّرَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْإِنْسَانِ كُلَّ مَا فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِ، وَنَهَتْ الشَّرِيعَةُ عَنِ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَلَوْ مِنْ أَخِيهِ الْإِنْسَانِ، حَيْثُ يَقُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرْضُهُ" (٤٥).

* سبق الإسلام بالنِّدَاءِ لحقوق الإنسان وحرّياته الشَّخصية: حيث صان للفرد حرية الذات، فحرّم الاعتداء على النفس وعلى المال، وحرّم الافتراء والفسق والخناء والفجور، وكلّ ما يذهب العقل.

وكذلك حفظ الإسلام للفرد حرية المسكن والمأوى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ (٤٦).

كما صان الإسلام للفرد حق الملكية، وصان له حرية الرأي وحرية المعنق : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (٤٧). وقرّر التشريع الإسلامي الأخوة لجميع بني آدم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ (٤٨). وساوى بين الأفراد أمام القانون.

* حقوق الجماعة على الفرد: كثيرة في الإسلام، وقد أوصى بها الله تعالى الأفراد في أن يعيشوا في جماعات متعارفة متحابّة متواذّة متراحمة، لقوله: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (٤٩). وقوله : ﴿وَالَّذِينَ فِي

(43) الإسراء، 70.

(44) البقرة : 30.

(45) الحديث متفق عليه.

(46) النور : 27.

(47) البقرة : 256.

(48) الحجرات : 13.

(49) الحجرات : 13.

أَمْوَالَهُمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٥٠﴾. وقوله : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (٥١). وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٥٢).

والإسلام لم يُحرّم المحرّمات إلّا لمقاصد شرعيّة تعود بالنفع على الإنسانية، فحرّم الزنا لصيانة الجماعة ولحفظ الأنساب ورغب في الزواج وبسّر شروطه، كما حرّم الخمر والميسر لما فيهما من شرور ومضارّ للجماعة، لكنّه أحلّ للناس جميع ما في الأرض من الطيّبات (٥٣).

4 - المحافظة على العهود والوفاء بها

لقد مارس الرسول صلّى الله عليه وسلّم الأمانة قبل أن يبعث، حيث كان يلقّب بالأمين، وحثّ على ضرورة أدائها لما أصبح رسولا، وتتجلّى أمانة الرسول الكريم، ويظهر كمال خلقه ومحافظته على العهد فيما صنعه عندما عزم على مهاجرة مكّة إلى المدينة، فإنّه خلف وراءه عليّا كرّم الله وجهه، وأمره أن يردّ الأمانات لأصحابها، ولم يمنع عناد قريش وما بيّنه له من الغدر، لم يمنعه ذلك من الوفاء بعهده، ولم يتصرّف في أموالهم وهم في أشدّ خلاف.

فترشدنا سيرته صلّى الله عليه وسلّم مع أولئك المعاندين كيف أنّه لم يستبح لنفسه ودائعهم، ولم يتصرّف في أمانتهم التي وضعوها في كفّالته وتحت عهده، وأمر خليفته أن يحافظ عليها حتّى يسلمها لأصحابها بأمان، كما تسلمها منهم على أمان، فلا جرم إذا اعتبر المسلمون هذا التشريع عاما يتناول الأمة الإسلاميّة بأسرها، حيث لا دليل يدلّ على الخصوصية، فيعدّ هذا التشريع من

(50) المعارج : 24.

(51) المائدة 2.

(52) المنافقون : 8.

(53) علي منصور : المدخل للعلوم القانونيّة والفقه الإسلامي، دار الفتاح، ص 62-67.

أسمى الأحكام العادلة التي قرّرتها الشريعة الإسلامية، حيث اعتبرت وجوب حفظ عهد المسلم لمخالفه في الدين كما يحفظ عهده مع أهل ديانته.

فحفظ العهود والوفاء بالوعود وأداء الحقوق لأربابها، وتمكين الأمانات من أصحابها، جاءت بها الشرائع الإلهية، والوفاء بالعهد يشمل سائر تعهدات الإنسان التي أخذها على نفسه، فيدخل فيه الأمانات والودائع والقروض والديون والعقود المؤجلة والوعود ... والإنسان خير بطبعه، وجماع ذلك أن يحب لأخيه الإنسان ما يحب لنفسه ويجتنب الشرّ بأنواعه، والفرق عظيم بين الخير والشرّ، وذلك يرجع في أصله إلى أن، الخير وجودي والشرّ عدمي، قال محمد بن قيم الجوزية : "إن الشرّ كلّ يرجع إلى العدم أعني عدم الخير وأسبابها المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شرّ وأما من جهة وجوده المحض فلا شرّ فيه، وضرب لذلك مثلاً حيث إنّ النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة وإنما حصل الشرّ بقطع مادة الخير عليها".

ثمّ إنّ العهود إذا لم يوفّ بها اختلّ أمر الدين لأنّ الوفاء من شروط الإيمان.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (54). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (55).

وإنّ المصالح الدنيوية تفسد لبطلان ثقة الناس بعضهم ببعض، والثقة روح الحياة وملاك النظام وأساس العمران، لأجل هذا كان الوعيد من الله تعالى على من نكث العهد أشدّ ما نطق به القرآن الكريم، قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا

(54) المائدة، 1.

(55) البقرة، 282.

يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلََّا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُرَكِّبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٥٦﴾
فالوفاء بالعهود من أبرز مرتكزات العدالة بين الناس (٥٧).

أ - قاعدة لا ضرر ولا ضرار

يعتبر العدل مثلما بيّنت من أهمّ القضايا التشريعية : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (٥٨)، وكجزء من العدل أن لا يكون هناك ضرر ولا
ضرار في المعاملات الاقتصادية وغيرها.

يقول النصّ الشريف : "لا ضرر ولا ضرار" اعتبر الفقهاء هذا الحديث
الصحيح قاعدة قانونية، طبقوا عليها عدّة أحكام منها النظام الاقتصادي، ففي هذا
النظام لا يجد الإنسان إلّا عدلا فلا يقبل ضرره ويمكنه أن يضعف في من أوقع
الضرر به، ومن ذلك اعتبر شراء المضطرّ بثمن مشطّ فاسد، لأنّه دفع أكثر من
سعر المثل بدافع الإضرار، وبيع المريض في مرض موته باطل لأنّه في حالة
لا تسمح له بإمضاء عقود، ومن هنا منع الاحتكار والبيع على البيع، وغيرها
كثير (٥٩).

ب - مسألة الطلاق

من نماذج العدل التي كانت في وقت ما موضع ارتياب واتّهام مسألة
الطلاق التي قننها التشريع الإسلامي، يقول النصّ الشريف : "أبغض الحلال
عند الله الطلاق". بمعنى أنّ الإسلام لم يجنّد الطلاق ولم يرغب فيه، لكن أباحه
عندما يكثر الشقاق بين الزوجين، وتقع الكراهية لخيانة أو غيرها، فالطلاق هنا
من أفضل وسائل العدل في الحياة الأسرية، فهو أفضل من بقاء الحياة الزوجية

(56) آل عمران، 76.

(57) ابن القاضي، محمد الشاذلي، م.ن، المجلة الزيتونية م7، ج4، 1940.

(58) النساء : 58.

(59) الندوي علي : القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق، 1991، ص11-240-295.

مع فراق في الفراش والتجاء إلى العشيقة والخليلة، ولقد اضطرت دول أوروبا إلى اعتراف بالطلاق، وآخرها الدولة الكاثوليكية العريقة وهي إيطاليا، وقد عقد في لاهاي سنة 1967 مؤتمر القانون الدولي الخاص في دورته الحادية عشرة، وكان مما تناوله البحث إعداد معاهدة الاعتراف بالطلاق والتفريق القانوني على المستوى الدولي (60).

فالطلاق من منظور إسلامي، ليس عملية تشفٍ وانتقام من الزوج، وإنما هو رحمة بالزوج والزوجة معا، وانظر في تدبير الإسلام لعملية الطلاق، إنه لم يجعل الطلاق مرة واحدة ينتهي بها الأمر بين الزوجين، حتى إذا راجع كل منهما نفسه واستشعر الندم والأسف، وجد الباب قد أوصد بينهما، لم يفعل الإسلام هذا، بل جعل الطلاق مرات ثلاث ينحسم بعهدا الأمر، حيث اتسع الوقت في هذه المرات الثلاث لغربة النفوس وفحصها، وفي هذا يقول تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (61)، ففي قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ عدل إلهي وأدب إسلامي رفيع يتجه به الإسلام إلى الإنسان، ليقيمه على منازل الفضل والإحسان، وكان من عدل الإسلام أيضا أن لا ينفصم ما بين الزوجين إلا ومشاعر الرحمة ملء كيانهما، لذلك فرض الإسلام النفقة على المطلقة، فهذه النفقة هي لون من ألوان البرِّ والرحمة والصلة الكريمة التي يصل بها الزوج زوجته، ويطيب بها نفسها.

فالنفقة التي شرعها الإسلام للمطلقات ومن في حكمهن تكشف عن إنسانية هذا الدين وعن شفافية روحه، فهي في مضمونها تعبير عن أرق مشاعر الإنسان في هذا الموقف الذي تضطرب فيه الخواطر وتحقد الصدور (62).

(60) عطية : جمال الدين : مدى الحاجة إلى موسوعة الفقه الإسلامي، ص 145.

(61) البقرة، 227.

(62) الخطيب : مرجع سابق، ص ص 291-292.

ج - عدل الحاكم

ترفض السلطنة الإسلامية التميز بين الناس، كما ترفض وسوسة الاستعلاء ودفع الناس إلى اتخاذ المواقع السقلى والنظر إلى حكّامهم نظرة الإعجاب الوثني، فهذا أبو بكر الصديق الخليفة الأول لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعلن في خطبته قائلا: "أيّها الناس إنّي قد وليت عليكم ولست بخيركم".

وهذا الخليفة الثاني عمر بن الخطّاب لما شعر بغرور كرسيّ الحكم، وبأنّه رئيس الدولة الإسلامية في عصره، ذكر نفسه أمام الناس بتاريخ طفولته، حيث كان الرّجل راعي غنم فقير الحال، فقال : "لقد رأيتني من قبل أرى لخالات لي من بني مخزوم، وأستعذب لهنّ الماء، فيقبضنني القبضة من التمر والزبيب، ثمّ ينزل الخليفة، فيسأله صاحبه عبد الرحمن بن عوف، ماذا أردت بهذا يا أمير المؤمنين، فيجيبه : ويحك ابن عوف خلوت إلى نفسي فقالت لي: "أنت أمير المؤمنين وليس بينك وبين الله أحد، فمن ذا أحسن منك ؟ فأردت أن أعرفها قدرها.

وغيرها كثير من مواقف الرّفض لكلّ ما من شأنه أن يحدث تميّزا بين المسؤولين والجماهير على أيّ مستوى كان، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال لرجل ناداه قال : يا سيّدنا وابن سيّدنا، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستهويكم الشيطان أنا محمّد بن عبد الله ورسوله، والله ما أحبّ أن ترفعوني فوق منزلتي، وقال الرسول الكريم وقد رأى رجلا يرتعد أمامه: "هون عليك، فإنّي لست ملكا، وإنّما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد (63).

د - عدل الحساب

يمدّ الإسلام نطاق الجزاء تجاه السّعي البشري إلى يوم الحساب العادل الدقيق، حيث لا يظلمون في أعمالهم ولا يغبنون سعيهم، وحيث يرى ويوزن

(63) خليل عماد الدين : مقال في العدل الاجتماعي، ص 12..

كلّ جهد وكلّ نشاط صغيرا كان أم كبيرا، وحيث لا يفلت من قبضة الحقّ مجرم أو طاغ أو ظالم تمكّن من التخفيّ والفرار من العقاب في الأرض، أو نفذ عمره وهو في مركز القوة والجاه السلطان، فلم يستطيع مظلوم أن يمسه بيد أو لسان، الأمر الذي يلقي في أعماق كلّ الإنسان يقدر من الاطمئنان والإحساس البصير بالعدل الشامل الذي إن أفلت من موازينه أحد في الأرض، فإنهم سوف يرتطمون بأعمالهم يوم الحساب، ولن يكون هناك فرار أو خلاص (64) وعدل الحساب قد نادى به كلّ الأنبياء والرسل، وركّز عليه بالخصوص سيّدنا عيسى عليه السلام الذي أراد التّخفيف من شدّة تعلّق قومه بالماديّة الدنيويّة، فكانت وصاياه حول الآخرة والثواب والعقاب والحساب، ثم نجد القرآن الكريم يدعم هذه المسألة العقديّة الهامّة ويحلّلها في سور عدّة.

هـ - قاعدة العدل في الأطعمة والذّبايح

خلق الله تعالى النّاس جميعا من أب واحد، وأرسل لهم الأنبياء لهدايتهم للطريق الحقّ الذي رسمه لهم خالقهم، ورزقهم من الطّيّبات، ولم يمنعهم من أكل طعامهم وذبائحهم رغم اختلافهم في الدّين عدلا منه سبحانه، يقول تعالى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلًّا لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلًّا لَهُمْ﴾ (65)، أجمع فقهاء الإسلام على أنّ ذبيحة أهل الكتاب حلال للمسلمين لأنّ دلالة الآية الكريمة أفادت حليّة كلّ طعام لأهل الكتاب، ومن طعامهم ذبائحهم، وقد طرحت حليّة ذبائح أهل الكتاب من المسيحيّين في بداية القرن العشرين، وقد أباح علماء ذلك العصر ومن بينهم الشّيخ محمّد عبده من مصر، والشّيخ محمّد الطاهر ابن عاشور من تونس طعام أهل الأديان الأخرى، في قضيّة أطلق عليها "المسألة الترنسفاليّة" (66).

(64) م.ن، 16.

(65) المائدة، 5.

(66) بوزغيبية محمّد : فتاوى الشّيخ الإمام محمّد الطاهر ابن عاشور، جمع وتحقيق، 243 وما بعدها : ط : مركز جمعة الماجد، دبي، 2004.

و- قاعدة العدل في ثبوت النسب

يعتبر النسب أقوى الدعائم التي تقوم عليها الأسرة، وبما أن الولد هو محل النسب، فهو لا يجيء إلا بعد مخالطة جنسية بين رجل وإمرأة، وحمل المرأة نتيجة تلك المخالطة ثم الولادة ويجيء بعدها ثبوت النسب، الذي يتم بطرق ثلاث وهي الزواج الصحيح، والإقرار بالنسب أي إخبار الشخص بوجود قرابة بينه وبين شخص آخر، والبيّنة وهي شهادة تثبت نسب ولد لأبيه، والأصل في هذا، التحري لنسبة الأولاد لأبائهم، فمن حق الولد أن يعرف والداه، ومن حقه أن ينفق عليه ثم يرثهما بعد وفاتهما وذلك لتطبيق العدالة بين البشر، فمجهول النسب قد يقع في مآتات تؤثر في حياته وقد تضرّ به، يقول تعالى : ﴿ وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ (67). وللحفاظ على الأنساب، أباح العلماء المتأخرون تطبيق البصمة الوراثية عند فقدان وسائل النسب السابقة حرصا منهم على ضمان حق الولد في معرفة أهله (68).

ز- قاعدة العدل والأخلاق

الأخلاق هي قواعد سلوك يتعيّن على كلّ فرد احترامها خشية سخط الآخرين وازدرائهم له، ومصدر هذه التعاليم ما تتطوي عليه الضمائر في عصر ما من أفكار وأفهام عن الخير والشرّ، والحسن والقبيح في مجتمع معيّن، والقاعدة الأخلاقية تتفق مع القاعدة القانونية في المسائل التالية :

- كلّ منهما قاعدة تتضمّن خطابا لجميع أفراد المجتمع.

- كلّ منهما ينبغي تنظيم الحياة في الجماعة.

(67) النحل : 71- شلبي، محمّد مصطفى : أحكام الأسرة في الإسلام ص 696 وما بعدها، الدار الجامعية بيروت، 1983.

(68) مسعد هلاي سعد الدين : البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، ص 35 وما بعدها، ط الكويت، 2001.

- كلّ منهما ملزمة.

وتخلف القاعدة القانونيّة عن القاعدة الخلقيّة، في أنّه على الرغم من أنّ كلّاً منهما تقترن بجزاء، إلّا أنّ الجزاء في كلّ منهما يختلف من حيث طبيعته، ومن حيث السلطة التي توقّعه.

فبالنسبة إلى طبيعة الجزاء، نجده في القاعدة القانونيّة جزءاً مادياً كالحبس والغرامة والحجز على أموال الدّين، في حين أنّه في القاعدة الخلقيّة جزءاً معنويّاً يشخّص في تأنيب ضمير من يخالفها، وقد يكون ظاهراً في استنكار النّاس، ولكنّه ليس بماديّ في جميع الأحوال.

أمّا بالنسبة إلى السلطة التي تملك توقيع الجزاء، فهي السّلطة العامّة التي لها أن تجبر المخالف على احترام وتنفيذ القاعدة القانونيّة، في حين أنّ من يتولّى توقيع الجزاء في القاعدة الخلقيّة هو ضمير المخالف نفسه، ثمّ المجتمع الّذي يعيش فيه (69).

أمّا تجربة العدل الاجتماعيّ في الإسلام فقد أخذت بعداً أخلاقياً واقعيّاً، ويعتمد هذا البعد قوّته وقدرته من المسؤوليّة الدائمة التي يلقيها الإسلام على عاتق كلّ مسلم، وعلى يقظة ضميره الدّيني، ومن إحساسه الأبديّ برقابة الله سبحانه وتعالى على كلّ خطوة يخطوها، وعمل يمارسه كبيراً كان أم صغيراً ظاهراً كان أم باطناً.

والمسلم إنّما يكون مسؤولاً بقط الضمير شاعراً بالوجود الإلهي الدائم في حياته، أو أنّ لا يكون مسلماً على الإطلاق.

ومن ثمّ، فإنّنا عندما نتكلّم عن البعد الأخلاقي، فإنّنا نعني به أولئك المسلمين الّذين يرون هذه المسائل الأساسيّة في حياتهم من بدايات إيمانهم،

(69) علي علي منصور : مرجع سابق، ص 36.

ويعتقدون أنّ الخروج عنها بإرادة وتعمد مسبقين يمثل خروجاً على متطلبات الدين، ومروفاً عن معالم الإيمان.

فالتشريع الإسلامي يحرص إذا على غرس مبادئه في أرض حيّة من الضمير والأخلاق، فهو يسعى دائماً إلى أن يركّز أخلاقيّة العدل الاجتماعي في الأعماق، إذ بدون هذه، لا تستطيع أشدّ القوانين صرامة، وأكثر السلطات ضبطاً أن تمنع الكسب الحرام، والتعامل الحرام والاستغلال : غشاً وسرقة ورشوة وابتزازاً واستنزافاً في الأسواق السوداء.

وإنّ الحفاظ على أخلاقيّة التزام الحلال في علاقتنا الاجتماعية، مسألة في غاية الصعوبة، لأنّ وقودها يجب أن يكون محترقاً دائماً، شعوراً بالمسؤوليّة، ويقظة في الضمير يفجّرهما الإحساس الدائم برقابة الله الدائمة.

ولقد مارس المسلمون الأوائل العدل الاجتماعي الأخلاقي في حياتهم، ويمكن مراجعة كتب التراجم والمناقب والسّير لنطّلع على ذلك، فالصّحابة الكبار كانوا يملكون في جاهليتهم القصور والأموال والضياع، وعندما أعلنوا إسلامهم تنازلوا بكلّ تجرّد عن قصورهم وأموالهم وضياعهم، ليعيشوا فقراء محرومين من أجل قضيتهم الكبرى وهي توحيد الله والدّعوة إلى الإيمان به.

- أبو بكر الصديق أنفق كلّ ما جمعه من ثمرة كدحه وكده لتحرير العبيد، وعندما يسأله رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ماذا أبقيت لعيالك ؟ يجيب : أبقيت لهم الله ورسوله.

- وعمر بن الخطّاب لا يبيح لنفسه - بعد تسلّمه الخلافة- من الطّعام والكساء أكثر ممّا لأيّ فرد من عامّة المسلمين، لأنّه لم يكن يرى أنّ له بسبب الخلافة حقّاً يزيد على ما للمسلمين من حقوق في المال، فلمّا جاء عام الجوع وأصاب المنطقة قحط شديد، أقسم ألاّ يذوق السّمّن ويأكل طيّباً حتّى يفتح الله على المسلمين، وبقي عامّة وهو يعاني مع أمّته الحرمان، من أجل أن يعمّق اهتمامه بمآسيتها ومتاعبها وأحزانها عامّة.

- وعثمان بن عفان يرى المسلمين وقد تقطعت مواردهم في أيام أبي بكر، ووقعوا في ضائقة اقتصادية قاسية، ثم ما تلبث قافلة أن تجيئه ببضائع جمّة كان قد استوردها من الشام، فيسرع إليه تجار المدينة ويتقدّموا إليه بعروضهم السخيفة، لكنّه يرفض ويعلن لهم أنّه قد تركها خالصة لفقراء المسلمين يردّ بها عنهم غائلة الجوع⁽⁷⁰⁾.

عدد هام من المسلمين وقفوا هذه المواقف، والمطلّع على كتب المستشرقين المنصفين الذين درسوا تاريخ الشعوب الإسلاميّة بتحقيق وتمحيص، يجدهم يقدّمون أدلّة واضحة على نفوذ العدل الأخلاقي عند المسلمين السابقين الصادقين.

والحاصل لدينا أنّه، قد برمج الإسلام العدل في آفاقه الشاملة ورسم خطته ومشاريعه لتنفيذ وحماية الجانب الأهمّ والألصق بين الناس الحياة اليوميّة، ذلك هو العدل الذي وضع مرتكزاته التشريع الإسلامي، وقد استمدّه من أبرز صفات الخالق تعالى العادل العدل، فعلى الإنسانيّة تطبيقه واحترامه والذود عنه لضمان بقائها في هذا الوجود.

(70) خليل : مرجع سابق، ص 91-93.